دور الحكم المحلي الرشيد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إعداد: محمد مختار

مراجعة وتحرير: إسلام فوقي

تلعب الإدارات المحلية دورًا أساسيًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما أن الحكومة المحلية تمثل المستوى الأقرب من المواطنين، وتسعى إلى تمكينهم من المشاركة بفاعلية في صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، فهي في وضع أفضل بكثير من وضع الحكومة المركزية فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والأولويات المحلية. وتتعامل الحكومة المحلية مع قضايا حقوق الإنسان بشكل يومي، فأثناء أداء وظائفها، تتخذ السلطة المحلية القرارات المتعلقة بالسكن والصحة والتعليم والبيئة وغيرها، وهي مجالات ترتبط بشكل مباشر بإعمال حقوق الإنسان، وبالتالي قد تعزز أو تضعف إمكانية تمتع المواطنين بحقوقهم الإنسانية.

وتهدف الإدارات المحلية إلى تعزيز الصلة ما بين الحكومة المركزية والقاعدة الشعبية من المواطنين، لاسيما في المناطق النائية والريفية والتي لا تستطيع الحكومة المركزية الوصول إليها، وعلى الرغم من التطوّرات المقترنة بصلاحيات الإدارات المحلية في العديد من دول العالم، إلا أن دورها لا يزال مقتصرًا على تنفيذ قرارات الحكومات المحلية التي وُضعت دون التشاور معها، الأمر الذي يُقوض من حقوق الإنسان على المستوى المحلي، لذلك يُعتبر الحكم الرشيد وسيلة هامة في سبيل تعزيز وترسيخ حقوق الإنسان على المستوى المحلي، والذي يتضمن تحقيقه تطبيق ثمانية مبادئ أساسية.

يؤدي الارتقاء بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي هناك علاقة مباشرة ما بين تقديم هذه الخدمات وبين تعزيز أو إضعاف إمكانات المواطنين في التمتع بحقوقهم الإنسانية. كما تؤدي مشاركة المواطنين في صناعة القرارات المحلية التي تتعلق بشؤونهم اليومية في تعزيز المشاركة المدنية والسياسية. كذلك ومن منطلق قُدرة الإدارات المحلية على الوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة، فإنها تساهم في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز أو إقصاء.

وعلى الرغم من الدور الذي تُقدمه هذه الإدارات في تعزيز و حماية حقوق الإنسان، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تحول دون قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويأتي على رأس هذه التحديات نقص القدرات والموارد الأساسية، والمركزية الشديدة واختلال توزيع السلطات بين الحكومة المحلية والمركزية، وعدم توضيح طبيعة الأدوار التي يمارسها جميع الأطراف، مع انعدام المعلومات المتوفرة لدي الإدارات المحلية عن أوضاع المواطنين خصوصًا الأوضاع الاجتماعية، فضلًا عن عدم استقلال الإدارات المحلية عن الحكومة المركزية لاسيما في الصلاحيات المالية، مع عدم تناسب الوحدات المحلية فيما بينها سواء في الموارد أو المساحات المتاحة لها.

وبناء على ذلك، وعلى هامش انعقاد الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان، تشير مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الورقة إلى الدور الذي تلعبه الإدارات المحلية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجهها لإعمال هذه الحقوق، وترى مؤسسة ماعت أن الحكم المحلى الرشيد من شأنه المساهمة في تعزيز عملها فيما يتعلق بدعم وترسيخ حقوق الإنسان على المستوى المحلي، كما تؤكد على أهمية إعمال مبادئ الحكم الرشيد كوسية فعّالة لإعمال حقوق الإنسان.

دور الإدارات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان

لقد أحرزت الإدارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدمًا مهمًا تجاه تعزيز حقوق الإنسان على المستويات المحلي، غير أن هذا التقدم لا زال محدودًا، فهي تعمل على تقديم السلع والخدمات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي، والعمل على تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، الأمر الذي يساهم في تعزيز جُملة من الحقوق وعلى رأسها الحق في الصحة والتعليم والعمل والسكن، والحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، إضافة إلى ترسيخ الحق في المشاركة السياسية.

فعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تعمل العديد من الإدارات المحلية على تعزيز الحق في الصحة من خلال اتخاذ كافة الخطوات الضرورية للوقاية من الأمراض ومعالجتها واحتوائها، وتعزيز الرعاية الطبية، وضمان أن تكون البيئة المعيشية للأفراد والجماعات لا تسبب لهم الأمراض، وتشمل هذه المسئولية تعزيز الحق في الغذاء والتغذية ، والحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الآمن. ففي تونس، قامت مصالح المراقبة البيطرية داخل بلدية صفاقس خلال العام 2020 بالحجز على أكثر من 20 طنًا من اللحوم الفاسدة غير صالحة الاستهلاك الواردة إلى المسلخ البلدي، وحجز 800 كليو جرام من الأسماك الفاسدة بالسوق الخاص بها[1]، وتساهم هذه الجهود في منع انتشار الأمراض بين المواطنين بما يعزز الحق في الصحة.

في الجزائر، قامت بلدية عين الصفراء في يناير 2023 بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية بإطلاق "الحملة الوطنية للوقاية من خطر أكسيد الكربون"، وذلك لتعزيز الوعي بمفاهيم الصحة العامة للمواطنين[2]، وكانت البلدية قد أطلقت في أكتوبر 2022 حملة محاربة

[1] المراقبة البيطرية ببلدية صفاقس، بلدية صفاقس، https://bit.ly/3xgSU07
[2] الصفحة الرسمية لبلدية عين الصفراء، https://bit.ly/3xkrRAY

"الذبابة الرملية"، وذلك للحفاظ على الصـــحة العامة وتعزيزها[3]، إذ تتســـبب هذه الذبابة في العديد من الأمراض من بينها مرض ليشـمنيازيس، ويدخل هذا الإجراء ضـمن برامج الوقاية من الأمراض، وفي مايو 2022، أطلقت ذات البلدية حملة لمحاربة التســـمم العقربي عن طريق الرش بالمبيدات[4].

في دولة البحرين، عملت الإدارة الصحية المحلية في محافظة المحرق بالتنسيق مع وزارة الصحة المركزية على توفير مستويات جيدة من الرعاية الصحية للمواطنين، ففي يونيو 2022 نظمت الإدارة حملة الجينيوم الوطني، والتي تهدف إلي إجراء الفحوص الطبية الرامية إلي الوقاية من الأمراض الوراثية، كما تساهم في تطوير الأدوية والمضادات الفعالة لعلاج تلك الأمراض[5]، وفي محافظة ضفار بسلطنة عمان تعمل الإدارة المحلية على تنفيذ العديد من المشروعات الصحية مثل مشروع مستشفى السلطان قابوس الجديد ومشروع مستشفى المزيونة، وذلك بهدف الارتقاء بمستويات الخدمات الصحية المُقدمة للمواطنين[6].

وفي المملكة العربية السـعودية، نظمت وحدة حقوق الإنسـان بإمارة القصـيم بالتعاون مع مستشفى الصحة النفسية بالإمارة فعالية بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية، بهدف المحافظة على صحة الإنسان النفسية لأنها جزء أساسي من حقوق الإنسان[7]، وفي كثير من الأحيان تدعم الإدارات المحلية الخدمات الصـــحية للعاملين داخلها، ففي فبراير 2016 طبّقت إمارة أم القيوين الإماراتية منظومة التأمين الصـــحي لموظفي الإمارة العاملين كافة من مواطنين ومقيمين، والتي توفر خدمات التأمين الصـــحي إليهم، وتعزز من مســـتوى الرعاية الصـــحية المُقدم لهم[8]، وفي لبنان عملت محافظة بيروت على اعتماد خطة طوارئ لمواجهة تداعيات انتشار مرض الكوليرا، مع نشر الوعي واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تفادي انتشار هذا الوباء على مستوى [9].

وفي هذا السـياق، اعتمدت الحكومة المحلية في مدينة صـفاقس التونسـية تدابير اسـتثنائية لتوفير سبل العيش الأساسية للسكان المعرضين لخطر شديد من الضعف أثناء انتشار وباء كوفيد19، تلك التدابير التي تضـمن وصـولهم إلى الخدمات الصـحية الشـاملة، بالأخص

[3] هيكل البلدية لحفظ الصحة والنظافة العمومية، بلدية عين الصفراء، أكتوبر 2022 ، https://bit.ly/3Yp1PbZ
[4] الصفحة الرسمية لبلدية عين الصفراء، https://bit.ly/3YGZKru
[5] محافظة المحرق تقيم حملة (الجينيوم) بالتعاون مع المنسقية العامة للمحافظات وإدارة الصحة العامة، البلاد، يونيو ٢٠٢٢، http://bit.ly/3xiW7fS
[6] عمان الخدمات الصحية بمحافظة ظفار تواصل مسيرة التقدم والتطور، العاصمة، نوفمبر 2022، https://bit.ly/3RSY63M
[7] حقوق الإنسان بـإمارة القصيم تشارك باليوم العالمي للصحة النفسية، الرياض ، أكتوبر 2021، http://bit.ly/3jTigy5
[8] حكومة أم القيوين تقر التأمين الصحي لموظفي الدوائر المحلية، العين الإخبارية، فبراير 2016، http://bit.ly/3YImNlG
[9] بلدية بيروت، https://bit.ly/3YH4qy9

المهاجرين الذين هم في وضـــع غير نظامي، بيد أنها نســـقت مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتقديم الأطعمة والغذاء إلى هؤلاء الأشخاص وعلى نحو واسع النطاق[10].

وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة إلى المواطنين، دشـــنت العديد من البلديات العديد من المشـــروعات والخدمات لتحســـين جودة حياة المواطنين و الإرتقاء بمستوى معيشتهم، فخلال العام 2022 قامت بلدية صفاقس التونسية بتركيب العديد من أعمدة الإنارة العمومية بعدد من المنشـــآت والطرقات، مع تجديد الكاشـــفات الضـــوئية في كثير من المنشـــآت الرياضـــية[11]، كما وضـــعت بلدية ســـوســـة التونســـية منصـــة رقمية لكي تســـتقبل المطالبات والمقترحات والشـــكاوي الخاصـــة للمواطنين وذلك في ســـياق تعزيز الاستجابة المتعلقة بتوفير الاحتياجات اليومية لهم في مختلف المجالات[12].

وفي جهة "طنجة تطوان الحســـيمة" بالمغرب، خططت الإدارة المحلية لتنفيذ ما يقرب من 65مشروعًا للتنمية في العام 2020، بهدف دعم القطاعات الاجتماعية المختلفة بالأخص في قطاعات الصـــحة والتعليم والتطوير الحضـــري، ويعزز ذلك عدد من الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية، كما يدعم الحق في العمل لأن هذه المشـــروعات تســـاهم في توفير فرص عمل للمواطنين على المســـتوى المحلي[13]، وفي مارس 2018 بدولة الإمارات، افتتحت إمارة أم القيوين مركزًا لتعزيز تقديم الخدمات العامة إلي المواطنين[14].

وفي مصـــر، قامت محافظة القاهرة بتعزيز تقديم الخدمات للمواطنين عن بعد، وذلك من خلال خدمة الكشـــك الإلكتروني والتي تســـهل عملية التواصـــل المتبادل بين المواطنين ومقدمي الخدمات، مما يحد من انتظار المواطنين لعدد من الساعات للحصول على الخدمة، ويقلل من الوقت والجهد المبذول والمال من قبل المواطنين للحصـــول على الخدمات العـــامـــة، ويحـــافظ على الموارد العـــامـــة، ويبني الثقـــة ويـــدعمهـــا بين الجهـــات الحكوميـــة والمواطنين[15].

وتُقدم العديد من البلديات الخدمات الســـكانية للمواطنين وتعمل على تعزيزها، ففي تونس تعمل ولاية القيروان على تحســـين الخدمات الســـكانية المُقدمة للمواطنين، من خلال إزالة المناطق البدائية وتعويضـــها بمســـاكن جديدة[16]، وبالجزائر أشـــرفت الإدارة المحلية في دائرة

---

[10] Challenges and responses to COVID-19: A local perspective from the cities of Sfax and Douala. UCLG Committee on Social Inclusion, Participatory Democracy and Human Rights (UCLG-CSIPDHR). https://bit.ly/3LVv5jC

[11] تركيز الإنارة العمومية بعدد من المنشآت والطرقات، بلدية صفاقس ، https://bit.ly/3Ynl4m2

[12] فضاء الشكاوي والمقترحات، بلدية سوسة، http://bit.ly/3Ikfs6v

[13] الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع تستثمر ما يفوق 1.2 مليار درهم لإنجاز 65 مشروعا تنمويا خلال 2020، جهة طنجة تطون الحسيمة، http://bit.ly/3Equdm7

[14] مركز خدمات أم القيوين 7 نجوم لإسعاد المتعاملين، البيان، مارس 2018، http://bit.ly/3E59HqN

[15] الكشك الإلكتروني النافذة الإلكترونية، https://bit.ly/3YpQ7xK

[16] الصفحة الرسيمة لولاية القيروان، https://bit.ly/3HP8OUc

خميس الخشـــنة بلدية الاربعطاش على نقل المواطنين إلى مباني ســـكانية جديدة بدلًا من المباني الهشة التي يعيشون بها، وذلك لتعزيز حقوقهم المرتبطة بالسكن اللائق[17].

وتحاول العديد من الإدارات المحلية أن ترفع من مســتوى جودة التعليم الذي يتم تقديمه إلى الأطفال والشباب، فعلى سبيل المثال وفي جهة الرباط سلا القنيطرة بالمغرب نظمت في مايو 2022، فعاليات الدورة الثالثة للأيام الجهوية للتوجيه المدرســـي والجامعي والمهني وذلك في إطار استراتيجية الإدارة المحلية الرامية إلى المساهمة في الرفع من مستوى جودة التعليم.[18]

وفي هذا السـياق، تحاول العديد من الإدارات المحلية توفير فرص عمل جيدة للمواطنين، مع رفع قدراتهم بعدد من الورش الطبية، ففي نوفمبر 2022، نظّمت المحافظة الشـــمالية في البحرين بالتعاون مع مركز تاج الطبي ورشـــة تدريبية لعدد من الممرضـــات المتخرجات حديثاً من أهالي المحافظة، وذلك لتأهيل المتدربات للانخراط في سوق العمل[19].

وفيما يتعلق بالحقوق الســـياســـية والمدنية، تعمل الإدارات المحلية على تمكين المواطنين من المشـــاركة بفعالية في صـــناعة القرارات التي تمس حياتهم اليومية، ففي المغرب تتيح "جهة طنجة تطوان الحســـيمة" للمواطنين تقديم عريضـــة إلى المجلس الخاص بالجهة لمناقشـة قضـية تمس الاحتياجات المحلية للمواطنين والتي تدخل في اختصـاصـات الجهة مثل المشـــروعات التنموية المختلفة[20]، وفي يونيو 2022 عملت ذات الجهة تعزيز مشـــاركة جميع أصـحاب المصـلحة على المسـتوى المحلي في برنامج التنمية الخاص بها، فقد أتاحت بوابة إلكترونية لكي تتلقى عليها الاقتراحات من كافة الأطراف، بما يعزز من الديمقراطية التشاركية[21].

وفي البحرين، خصصت محافظة العاصمة 20 قناة للتواصل مع الأهالي بشقيها المباشر وغير المباشر ، ويعزز ذلك من آليات التواصل ما بين الإدارة المحلية والمواطنين، ويستجيب للمطالبات والشـــكاوى الخاصـــة بهم، فخلال العام 2022 تلقت الإدارة 921 شـــكوى وطلبًا ومقترحًا عبر مختلف قنوات التواصل، و كان أغلبها بالشق الخدمي بنسبة 47%، وبلغت حصة الجانب الاجتماعي 44%، فيما كان نصـــيب الملف الأمني 9% 22. وفي محافظة البصـــرة العراقية دشـــنت الإدارة المحلية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ورشـــة تدريبية بين الفريق الفني المتمثل بالدوائر الحكومية في المحافظة والفريق التطوعي المتمثل بمنظمات

---

[17] ولاية بومرادس الصفحة الرسمية، https://bit.ly/3IlXQqI
[18] جهة الرباط سلا القنيطرة، https://bit.ly/3IhQ5Ce
[19] المحافظ الشمالية تنظم ورشة تدريبية بالتعاون مع مركز تاج الطبي ، مركز الإعلام الأمني، http://bit.ly/3YsOZJG
[20] ما هي العريضة، جهة طنجة تطوان الحسيمة، https://bit.ly/40VnJF9
[21] المشاركة في إعداد مخطط التنمية الجهوية طنجة تطوان الحسيمة، https://bit.ly/3xiAj3P
[22] مقارنة بين عدد الشكاوي والمقترحات الواردة إلي محافظة العاصمة للأعوام 2013 إلي 2022، https://bit.ly/40Sm8Qv

المجتمع المدني والفرق الطوعية، وذلك لتطوير آليات ومراقبة الاداء من قبل فرق المساءلة المجتمعية وتعزيز القدرة والرغبة للمشاركة العامة في التخطيط للخدمات العامة[23].

وفي تونس وضعت بلدية سوسة آلية لتحقيق التواصل مع المواطنين، يتمكن من خلالها المواطنين من إرسال الشكاوى والمقترحات الخاصة بهم في مختلف الموضوعات، وذلك بهدف تحسين الخدمات الاجتماعية المُقدمة إليهم، بما يعزز من عملية مشاركتهم السياسية في تحسين مستويات الخدمات العامة[24]، وتنشر ذات البلدية تقيم لأداء العاملين بها، ويدعم ذلك حق المواطنين في الحصول على المعلومات ولهذا الأمر أهمية كبيرة في تعميق الديمقراطية[25].

وفي هذا الإطار، تلعب الإدارات المحلية دورًا هامًا في الاستجابة للكوارث وتقليل الخسائر الناجمة عنها والاستعداد لها، ففي محافظة ظفار بسلطنة عمان تتصدى الإدارة المحلية إلى الأمطار الشديدة عبر تجهيز مراكز الإيواء بالمستلزمات والمؤن الغذائية[26]، مع توفير الخدمات الطبية الطارئة للمواطنين، وفي محافظة الزرقاء الأردنية تتلقي البلدية الشكاوى والمطالبات الخاصة بالمواطنين في حالات الطوارئ المناخية[27]، كما تتعامل فرق الطوارئ في بلدية إربد الكبرى الأردنية مع الشكاوى المرتبطة المشكلات المناخية وتحاول الاستجابة لها والتعامل معها[28].

الجدير بالذكر أن العديد من الإدارات المحلية في المنطقة تمتلك آليات وطنية للحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها، ففي مصر تمتلك محافظة القاهرة وحدة لحقوق الإنسان تعمل على رصد ودراسة ومعالجة المشكلات المتعلقة بحقوق الانسان داخل الإدارة المحلية لوضع حلول للتعامل معها، هذا مع نشرها لثقافة حقوق الإنسان ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولي الموقعة عليها الحكومة المركزية[29]، وفي المملكة العربية السعودية تمتلك إمارة القصيم وحدة لحقوق الإنسان تقوم بمجموعة من المبادرات التوعوية للتعريف بحقوق الإنسان والمشاركة في الفعاليات والأيام العالمية المرتبطة بتلك الحقوق[30]، ورغمًا عن وجود هذه الآليات في العديد من الإدارات المحلية بالمنطقة، إلا أنها تغيب في إدارات أخرى.

---

[23] قسم شئون المواطنين محافظة البصرة، https://bit.ly/3IrBNWJ
[24] فضاء الشكاوي والمقترحات، بلدية سوسة ، https://bit.ly/3Ikfs6v
[25] تقيم أداء بلدية سوسة، مدينة سوسة، https://bit.ly/3K3o9mU
[26] السلطنة تستقبل مكونو بإخلاءات وإجلاءات وطوارئ، الخليج ، مايو 2018، http://bit.ly/40QozDf
[27] إعلان حالة الطوارئ في عدد من المحافظات استعدادا للمنخفض، السبيل، http://bit.ly/3jRSrOS
[28] بلدية اربل الكبرى، https://bit.ly/3YOzGum
[29] وحدة حقوق الإنسان بمحافظة القاهرة، https://bit.ly/3ImPBuU
[30] سمو أمير القصيم يشيد ببرامج وحدة حقوق الإنسان بديوان الإمارة، إمارة منطقة القصيم، http://bit.ly/3K47GyV

التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

يظهر تحليل المعلومات الخاص بمؤسسة ماعت أن الحكومات المحلية تواجه تحديات كبيرة للغاية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويأتي على رأس تلك التحديات **سيطرة ثقافة المركزية على عمل الإدارات المحلية بالأخص في الجوانب المالية،** وتعاني الإدارات المحلية بسبب هذه السيطرة من انعدام المعلومات والقيود على الوصول إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمواطنين، فعلى الرغم من تعاملها المباشر مع المواطنين إلا أنها لا تزال تفتقد إلى القدرة على معرفة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بشكل أكثر دقة، ولهذا فهي تفقد كذلك الأساس المعرفي المتين الذي يمكنها من معالجة قضايا حقوق الإنسان على نحو واسع النطاق، ويرجع ذلك إلي عدم تمتعها بالصلاحيات الكافية عند معالجة القضايا الملحة الخاصة بالمواطنين، ففي مصر تتركز معظم الصلاحيات في يد الحكومة المركزية دون المحلية، ونتيجة لذلك يصبح العبء الأكبر في الاستجابة لمطالب وشكاوى المواطنين على كاهل الحكومة المركزية الأمر الذي ينعكس على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية[31].

ويكمن **التحدي الثاني** الذي يعطل الإدارات المحلية عن أداء دورها لتعزيز حقوق الإنسان في نقص الموارد المتاحة لدي الكثير منها، وذلك بسبب المركزية المالية التي تتمتع بها الحكومات المركزية، وعدم استقلالية الكثير من الإدارات المحلية في فرض الضرائب والرسوم المحلية، ففي الجزائر لا تزال الإدارات المحلية تعاني من عدم القدرة على التحكم في المخصصات المالية التي تمتلكها، وتعاني من تراكم الديون لدى الحكومة المركزية[32]، بينما **يتمثل التحدي الثالث** في قلة التنسيق ما بين الحكومة المحلية والوطنية لاسيما في ضوء عدم وجود حد فاصل بين صلاحيات وسلطات الطرفين في بعض الأحيان، فتعاني المستويات المحلية التونسية من تداخل في الصلاحيات بين الولاية والمعتمدية والبلدية وهي مستويات الإدارة المحلية هناك[33].

بيد أن **انتشار الفساد يمثل التحدي الرابع** أمام الإدارات المحلية للقيام بدورها في تعزيز حقوق الإنسان، ففي العراق لا تزال محافظة البصرة تعاني من الفساد المالي والإداري على المستوى المحلي، وهو ما يتسبب في سوء في الخدمات المُقدمة إلى المواطنين وينعكس على وضع حقوق الإنسان بالسلب[34]، في حين يمثل الافتقار للبنية التحتية المناسبة

[31] إصلاح الإدارة المحلية في مصر رؤية مغايرة في ضوء دستور ٢٠١٤، مجلة كلية سياسة واقتصاد ، أبريل ٢٠٢٢، https://bit.ly/3VsSLjM
[32] إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ما بين الواقع والتحديات، دراسة حالة بلدية بسكرة ، https://bit.ly/3ViDEcM
[33] الانتخابات البلدية في تونس. هل من مشارك؟، مرجع سابق ذكره
[34] المعتمد ملفات الفساد المالي والاداري في محافظة البصرة، https://bit.ly/3XsTTFf

والمرافق والخدمات الأساسية **التحدي الخامس** الأساسي أمام الإدارات المحلية للقيام بعملها المنوط بها، ويظهر هذا الأمر بوضوح في المحافظة الشمالية بالبحرين والتي تعاني من نقص في بعض البنية التحتية الأساسية وشبكات المجاري[35]، وبالمثل تعاني محافظة العاصمة في الكويت من نقص في البنية التحتية المتعلقة بمعالجة مشكلات الصرف الصحي ومجارير الأمطار[36]، وأخيرًا يزيد ضعف منظمات المجتمع المدني المحلي من ضعف مؤسسات الحكومة المحلية وزيادة الأعباء الملقي على عاتقها، فالعديد من منظمات المجتمع المدني المحلية لا تقوم بالدور المنوط بها بسبب غياب آليات التنسيق بينها وبين الإدارات المحلية أو بسبب ضعف الإمكانيات التي تتمتع بها.

التوصيات

إجمالًا، لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الإدارات المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، باعتبارها الحلقة الأقرب إلى المواطنين وتتعامل مباشرة مع احتياجاتهم اليومية، لذلك يجب أن تكون الإدارة المحلية على دراية بأهمية دورها في تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما وأن الإدارات المحلية تواجه العديد من التحديات التي تحد من فعاليتها في إعمال هذه الحقوق، لذلك توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالعمل على تطبيق معايير الحُكم المحلي الرشيد من اجل ضمان القيام بالدور المنوط بها وفقًا للآتي:

i. **تعزيز عملية المشاركة السياسية على المستوى المحلي،** من خلال تمكين الأفراد والجماعات لاسيما الأقليات والفئات المهمشة والمواطنين في المناطق النائية من التعبير عن مطالبهم الأساسية، ويتم ذلك عبر القنوات الشرعية مثل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الانترنت، وكافة المنابر المتعلقة بالآراء التي تخص مطالب واحتياجات المواطنين اليومية، مع ضمان إقامة انتخابات للمحليات بحرية ونزاهة، وفق المعايير الدولية والتشريعات الوطنية.
ii. **تعزيز سيادة القانون بالمستوى المحلي** والتي تتعلق بخضوع جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات المحلية للقانون، وفقًا لقضاء مستقل، وقواعد قانونية تتفق مع المعايير الدولية، ويتم التعبير عن سيادة القانون على المستوى المحلي بالعديد من الآليات من بينها ضرورة التزام الهيئة المحلية، سواء كانت البلدية أو القرى بجميع القوانين واللوائح المعمول بها مع ضرورة احترام وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات القضائية المحايدة وتطبيق القواعد القانونية بشكل حيادي وعلى الجميع

[35] المحفوظ لبناء مستشفيات ومدارس بالمحافظة الشمالية، البلاد، ديسمبر 2022، http://bit.ly/3IkueKl
[36] محافظة العاصمة، https://bit.ly/3jRhpOv

والإعلان عن العقوبات الإدارية والقضائية الصادرة ضد أعضاء مجلس البلدية، ويساهم ذلك في الحد من الفساد المحلي واستقامة المؤسسات المحلية.

iii. **تعزيز الشفافية المحلية** عن طريق إتاحة الوصول للمعلومات المتعلقة بعمل الهيئات المحلية من قبل كافة أصحاب المصلحة، فيجب أن يتم نشر هذه المعلومات إلى الجمهور على المستوي المحلي، باستثناء المعلومات المتعلقة بحماية الخصوصية أو التي تضر بالأمن القومي.

iv. **تعزيز الاستجابة المحلية** عن طريق الاستجابة لمتطلبات المواطنين على المستوى المحلي أن يكون هناك مجموعة من الأهداف والقواعد والهياكل والإجراءات، التي تلبي الاحتياجات المشروعة للمواطنين في سياق زمني محدد ومعقول، فيتم تقديم الخدمات للمواطنين في أسرع وقت ممكن بقدر الإمكان.

v. **تعزيز توافق الآراء في المجتمع المحلي،** من خلال تجميع العديد من الآراء المتعلقة باتخاذ قرار على المستوى المحلي، ومحاولة تحقيق التوافق بين جملة هذه الآراء والمصالح المتضاربة لإعلاء الصالح العام، ويظهر هذا الأمر في حالة تدشين خدمة محلية يستفيد بها مجموعة من السكان على المستوى المحلي وهناك آراء مختلفة حولها، على سبيل المثال لا الحصر، تشييد طريق جديد أو مبنى تعليمي أو طبي.

vi. **تحقيق الإنصاف والعدالة والشمول بالمستوى المحلي** عن طريق تمثيل كل فرد من أفراد المجتمع بالأخص الأشد فقرًا وضعفًا وتهميشًا في صنع السياسيات العامة للدولة، بحيث لا يشعر أحد بالاستبعاد، وتقديم الخدمات إلى المواطنين بشكل متساوي.

vii. **ضرورة تحقيق كفاءة المؤسسات المحلية** باستخدامها للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل النتائج في أداء عملها بما يضمن الفعالية في تقديم الخدمات، ويتم مراجعة الأداء الخاص بالمؤسسات المحلية باستمرار بهدف تقيم الأداء وتحسين، مع الأخذ في الاعتبار آراء المواطنين.

viii. **تحقيق المساءلة المحلية** والتي تتعلق بالتزام القائمين على السلطة المحلية بتحمل المسئولية عن الأفعال والتصرفات التي يقوموا بها أثناء القيام بعملهم، مع خضوعهم للعقوبة في حالة الانحرافات أو التقصير في أداء مهامهم.